الأمم المتحدة

A/C.3/60/6

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون
اللجنة الثالثة
البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تينت **سوي**

101105 101105 05-58930 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

مذكرة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

أولا – مقدمة

١ – اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٣/٥٩ عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومن الواضح أن التركيز الأساسي في هذا القرار المخصص لبلد بعينه لم ينصب على حالة حقوق الإنسان بل على الحالة السياسية في ميانمار. كما بيّن الكيفية التي يود بعض البلدان القوية أن تسير بها عملية التحول إلى الديمقراطية في ميانمار. وبينما يفهم من القرار أنه يدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان في ميانمار، كان هدفه الحقيقي هو إملاء العملية السياسية الداخلية لدولة عضو ذات سيادة.

٢ – وارتكز القرار أساسا على مزاعم غير معززة بأدلة من جانب بقية من المتمردين والجماعات المناهضة للحكومة الذين شنوا حملة تضليل إعلامي ضد ميانمار بمساعدة بعض البلدان الغربية التي تمولها بسخاء. فقد كان القرار يتسم بالتحيز والتدخل والانتقائية والذاتية وكان مسيسا للغاية. كما كان القرار منافيا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة حيث تدخل في مسائل تقع أساسا ضمن السلطة الداخلية لبلد ذي سيادة. وللأسباب المذكورة أعلاه، رفضت ميانمار المزاعم التي لا أساس لها من الصحة الواردة في القرار، ونأت بنفسها عن إقرار القرار ٢٦٣/٥٩.

٣ – وأورد التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1) فقرة بشأن قضية ميانمار تحت فصل تحقيق السلام والأمن و لم يوردها تحت فصل حقوق الإنسان. وهذا يقيم دليلا آخر على أن القرار المتعلق بميانمار لا يمت بصلة إلى تعزيز حقوق الإنسان، بل إنه يدخل في إطار برنامج سياسي للتدخل في الشؤون الداخلية لميانمار بمحاولة تصوير ميانمار على أنها قضية سلام وأمن. وكشف تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (A/60/422 و Corr.1) النقاب من جديد عن النية الحقيقية للتدخل في العملية السياسية الداخلية لدولة عضو ذات سيادة بدلا من تعزيز حقوق الإنسان فيها.

٤ – وتُعمم هذه المذكرة حاليا بغرض تقديم معلومات دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتركز خصوصا على التطورات المهمة التي حصلت في ميانمار في السنة الماضية. وتشمل هذه التطورات عودة المؤتمر الوطني إلى الانعقاد وتمسكه الثابت بالتنفيذ المتواصل

لخريطة طريق سياسية مكونة من سبع خطوات للتحول إلى دولة سلمية وحديثة ومتطورة وديمقراطية وفضلا عن جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التطور الاجتماعي - الاقتصادي للبلد إعمالا لحق الشعب في التقدم.

ثانيا - التطورات التي شهدتها ميانمار

٥ - لشعب ميانمار حضارة عريقة. ولولا الإرث المرير من الاستعمار في ميانمار لكانت أمة أكثر وحدة نظرا لتاريخها الطويل من الوئام والمحبة فيما بين أعراقها الوطنية.

٦ - ووفر سوء الحكم الاستعماري الذي امتد لما يزيد على قرن من الزمن تربة خصبة لزرع بذور الشك والخلاف فيما بين الأعراق الوطنية. ومنذ أن بزغ فجر الاستقلال عام ١٩٤٨ إلى أن جاءت الحكومة الحالية، ظهرت حركات تمرد ذات إيديولوجيات وانتماءات مختلفة أدت إلى حدوث اضطرابات عنيفة في الدولة.

٧ - وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تدمير الاقتصاد. وزادت حركات التمرد المسلحة من استنفاد موارد عملية التنمية العادية وتعويقها. وتحدت حركات التمرد الحكومات المتعاقبة أن تجد حلا دائما.

٨ - وتعين على القوات المسلحة (التاتماداو) أن تتولى زمام السلطة عام ١٩٨٨ لتضع حدا لحالة الفوضى والتمرد على القانون التي جعلت البلد على حافة التفكك. وقامت حكومة التاتماداو بإلغاء النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد وكذلك السياسة الاقتصادية المركزية وشرعت في تطبيق إصلاحات لإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب واقتصاد موجه نحو السوق.

٩ - وأعلنت الحكومة مجموعة من الأهداف تضم ١٢ هدفا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لمعالجة القضايا الأساسية التي يواجهها البلد. وبادرت بعملية مصالحة وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية.

١٠ - ولإيجاد حل لحركات التمرد، بذلت قيادة التاتماداو جهودا خلاقة، معتمدة على الصدق وحُسن النية، لبناء الثقة بصورة تدريجية بين الحكومة والجماعات المتمردة المسلحة ذات الانتماءات السياسية المختلفة.

١١ - وبينما طالبت الحكومات السابقة بالاستسلام التام، دعت الحكومة الحالية الجماعات المسلحة إلى إعطاء فرصة للسلام، وسمحت لها بالاحتفاظ بأسلحتها خلال فترة بناء الثقة الانتقالية. ونتيجة لذلك، عادت إلى رحاب الوطن ١٧ جماعة مسلحة كبيرة فضلا عن ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجما. وهي الآن تشارك مشاركة مكثفة في برامج التنمية

الإقليمية إلى جانب الحكومة. ويسود الآن أكثر من أي وقت مضى جو من السلام والطمأنينة في كافة أرجاء البلد.

١٢ - ولا يزال وقف إطلاق النار ساريا مع سائر الجماعات المسلحة السبع عشرة، ويشارك ممثلو هذه الجماعات بنشاط في أعمال المؤتمر الوطني.

١٣ - وقد عقدت الحكومة مؤتمرا وطنيا عام ١٩٩٢، بمشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بغية وضع المبادئ الأساسية لدستور ديمقراطي جديد للدولة. لكن الرابطة قاطعت هذه العملية بصورة انفرادية عام ١٩٩٥، وسحبت مندوبيها. ولذلك، تعين فض المؤتمر في العام التالي.

١٤ - وحرصا من الحكومة على مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد لما فيه صالح الأمة بأكملها، دعت زعماء مختلف الجماعات العرقية الوطنية والأحزاب السياسية، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وأجرت مناقشات معهم.

١٥ - وشجعت الحكومة داو أونغ ساو سو كي على أن تتنقل بحرية داخل البلد وأن تشهد بنفسها العديد من مشاريع تطوير الهياكل الأساسية التي تضطلع بها الحكومة، وأن تتعرف بشكل أفضل على إنجازات البلد الإنمائية. وقوبلت خلال تلك الزيارات بكل حفاوة وترحاب. وزارت ٩٥ بلدة في مختلف ولايات ومقاطعات البلد في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. غير أنها بعد أن ضللها بعض العناصر السياسية، خرجت للأسف، عن القواعد الأساسية المتفق عليها، فعمدت ضمن جملة أمور إلى مخالفة الترتيبات الأمنية التي وضعتها الحكومة و لم تلتزم ببنود الاتفاق مع السلطات المعنية.

١٦ - وعلى الرغم من نصح السلطات لها بعدم التردد على المناطق التي لا توجد فيها شرطة ولا أمن، توجهت داو أونغ سان سو كي وأتباعها، ليلة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى داباين في مقاطعة ساغاينغ حيث وقعت مواجهة مؤسفة بين أتباعها والسكان المحليين أخذت منحى عنيفا. واضطرت الحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير لحفظ القانون والنظام وحمايتها وكبار رفاقها من الأذى. وأُجري تحقيق جنائي في هذا الحادث.

١٧ - واجتمع السيد رزالي إسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام، مع داو أونغ سان سو كي خلال زيارته العاشرة لميانمار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وخلافا للادعاءات المبنية على ما سمي أقوال الشهود، أكد أنها سالمة وغير مصابة بأي أذى. وزارها هي وكبار رفاقها لاحقا ممثلون من لجنة الصليب الأحمر الدولية أكدوا أنهم يعاملون معاملة حسنة.

١٨ - وقام المبعوث الخاص بزيارة ميانمار مرة أخرى في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وزار داو أونغ سان سو كي وأكد أنها في حالة جيدة وأن معنوياتها عالية وأنها تتماثل للشفاء من جراحة لعلاج مشكلة نسائية في مستشفى خاص في الآونة الأخيرة.

١٩ - وعلى أي حال، فإن المناخ الناجم عن الإشاعات الكاذبة والمعلومات الخاطئة أدى مرة أخرى إلى تراجع الحوار الذي طالما حظي بعناية خاصة.

ثالثا - التطورات السياسية الحديثة في ميانمار

٢٠ - قدمت حكومة ميانمار في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الخطوط العريضة لبرنامج سياسي من سبع خطوات للتحول إلى الديمقراطية. وحظيت خريطة الطريق بترحيب الأغلبية الساحقة في البلد كما حظيت بترحيب جيران ميانمار وأصدقائها.

٢١ - ورحب مؤتمر القمة التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في بالي بإندونيسيا، بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ميانمار واعتبر خريطة الطريق ''نهجا عمليا جديرا بالتفهم والتأييد''.

٢٢ - وأشار الأمين، ردا على رسالة وجهها إليه رئيس وزراء ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إلى أن اعتماد الحكومة لخريطة طريق خاصة بها للتحول إلى الديمقراطية إجراء أثلج صدره، وأعرب عن التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تيسير هذا الجهد.

٢٣ - واتُخذت الخطوة الأساسية الأولى في خريطة الطريق، أي إعادة عقد المؤتمر الوطني، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. وحضر المؤتمر ١ ٠٨٨ مندوبا. ولم يرفض الدعوة للمشاركة في المؤتمر إلا ٤٤ مندوبا، ٣٣ منهم من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وثمانية من رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية المنتسبة إلى الرابطة السابقة الذكر، وثلاثة من جماعة كوكانغ الصغرى. وكان المؤتمر أشمل من المؤتمر السابق الذي لم يشارك فيه سوى ٧٠٠ مندوب. ومن بين مجموع المندوبين البالغ عددهم ١ ٠٨٨ مندوبا كان هناك ٦٣٣ مندوبا يمثلون مختلف الأعراق الوطنية. وإضافة إلى ذلك، حضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ مندوب يمثلون ١٧ جماعة مسلحة كبيرة و ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجما كانت قد عادت إلى رحاب الوطن.

٢٤ - وركزت الدورة الأولى للمؤتمر على مسألة تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والمناطق، وهي مسألة تكتسي أهمية كبيرة في ميانمار، بوصفها اتحادا يضم

١٣٥ عرقا وطنيا. وسيكون للولايات والمناطق هيئات تنفيذية وتشريعية خاصة بها في الهيكل الجديد المتوخى.

٢٥ - وأدت الطبيعة المعقدة والحساسة للمسألة إلى مناقشات طويلة وحادة أحيانا. وعقدت الدورة الثانية في الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لوضع المبادئ الأساسية لدستور جديد للدولة. ومن المقرر عقد الدورة المقبلة للمؤتمر الوطني في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ للنظر في المبادئ الأساسية والموافقة عليها وفقا للمقترحات التي قدمها المندوبون فيما يختص بالسلطتين التنفيذية والقضائية.

٢٦ - وكانت الرغبة المشتركة فيما بين المندوبين في كفالة نجاح خريطة الطريق جلية خلال سائر دورات المؤتمر الوطني المتعاقبة.

٢٧ - ولم تُشكك أبدا أي جهة في البلد في مصداقية المؤتمر باستثناء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ورابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية المنتسبة إليها. فالحزبان ردا الدعوة التي قدمها إليهما شخصيا منظمو المؤتمر للمشاركة في هذه العملية المهمة. ولما وضعا المصلحة الشخصية ومصلحة الحزب فوق المصلحة الوطنية، أخفقا في محاولتهما ثني الرأي العام عن تأييد المؤتمر الوطني.

٢٨ - وأكدت حكومة ميانمار للأمين العام، في الرسالة التي وجهتها إليه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنها ستبذل قصارى جهدها من أجل كفالة نجاح المؤتمر الذي سيفضي إلى صياغة دستور ديمقراطي للدولة واعتماده من خلال استفتاء بشأنه. وبعد ذلك، ستجري انتخابات حرة ونزيهة سينتخب خلالها شعب ميانمار قادته المفضلين. وأكدت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء الجديد، مرة أخرى أنه سيتم الوفاء بجميع الالتزامات السياسية السابقة التي قطعتها الحكومة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خريطة الطريق ذات الخطوات السبع قد وضعت ونفذت بقرار من مجلس الدولة للسلام والتنمية ومن الحكومة التي شكلها.

٢٩ - وميانمار بوسعها تماما التغلب على تحدياتها الوطنية. وخير مساعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها إليها هي أن يدعها تحل مشاكلها الداخلية بنفسها. فالتنمية السياسية في ميانمار تقع بالكامل ضمن سلطتها الداخلية.

رابعا - التعاون مع الأمم المتحدة

٣٠ - تلتزم ميانمار كل الالتزام بالمبادئ والمقاصد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وعليه فإن التعاون مع الأمم المتحدة يعتبر حجر الزاوية في السياسة الخارجية لميانمار. وقد دأبت ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات عدة بما فيها حقوق الإنسان، وذلك بتقديمها

للمعلومات التي تطلبها إليها أجهزة الأمم المتحدة من قبيل لجنة حقوق الإنسان ومقرريها المواضيعيين.

٣١ - ورغم أن ميانمار نأت بنفسها باستمرار عن القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والتي تُتخذ في اللجنة الثالثة سنويا بدون تصويت، نظرا لافتقار هذه القرارات إلى التوازن والموضوعية، فقد تحلت ميانمار بروح التعاون ورحبت بالمبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار، السيد رزالي إسماعيل، في ما مجموعه ١٤ مناسبة، وبالمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، البروفسور باولو سيرجيو بنييرو، في ست زيارات.

٣٢ - وقد قدمت ميانمار في العام الماضي معلومات وردَّت على البلاغات التي التمسها المقررون المواضيعيون وعلى الاستبيان الوارد من الخبير المستقل المعني بدراسة العنف الموجه ضد الأطفال.

٣٣ - وزارت شخصيات مرموقة في الأمم المتحدة ميانمار خلال عام ٢٠٠٥ وزادت هذه الزيارات من مدى تعزيز تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة. وقامت السيدة نفيس صادق، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا (حملة مكافحة الإيدز في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ)، بزيارة إلى ميانمار في شباط/فبراير، فيما زار السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ميانمار في آب/أغسطس، وزار فخامة السيد علي العطاس، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بإصلاح الأمم المتحدة، ميانمار في أيلول/سبتمبر. وفي كل زيارة من هذه الزيارات، استقبل رئيس حكومة ميانمار شخصيات الأمم المتحدة المرموقة بحفاوة. وأثناء زيارة فخامة السيد علي العطاس إلى ميانمار بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بإصلاح الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، استقبله فخامة القائد الأعلى ثان شوي رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية. وكان فخامة القائد الأعلى ثان شوي قد التقى قبل ذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بالأمين العام للأمم المتحدة وأجرى محادثات معه على هامش مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي المعقود في جاكرتا. ووجه رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية إلى الأمين العام دعوة ودية لزيارة ميانمار في موعد مناسب لكلا الطرفين. كما التقى أيضا وزير الخارجية، فخامة السيد يو نيان وين، بالسيد رزالي إسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام، في فينتيان خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٤ - وتعاونت ميانمار في إطار جهودها لمكافحة المخدرات، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وما برحت لجنة ميانمار المركزية لمراقبة المخدرات تتعاون مع المكتب المذكور في إطار مساعي ميانمار للقضاء على إنتاج الخشخاش. واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في ميانمار، الصادرة عن المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥،

تراجعت زراعة الخشخاش في ميانمار بنسبة ٨٠ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥.

خامسا – المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٥ – تسلِّم ميانمار بضرورة القيام بعملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو ينسجم مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي. فالميثاق يضع حقوق الإنسان في إطار التعاون الدولي. لذا يجب معالجة قضايا حقوق الإنسان بموضوعية مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وميانمار تؤمن إيمانا راسخا بضرورة عدم وجود معايير مزدوجة وعدم تسييس قضايا حقوق الإنسان.

٣٦ – وقد أُنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وهي تشارك منذ ذلك الوقت بشكل نشيط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونُظمت سلسلة من حلقات العمل لنشر معلومات متعلقة بمعايير حقوق الإنسان في أوساط المسؤولين الرسميين. وجرى لاحقا توسيع عملية التوعية هذه لتشمل شريحة أكبر من المواطنين. وبدءاً من العام الأكاديمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بدأ إعطاء دروس في مجال حقوق الإنسان كجزء من المنهاج الدراسي الرسمي في المدارس المتوسطة والثانوية. وتستند هذه الدروس إلى قانون الطفل بميانمار والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما رفع التوعية بحقوق الإنسان إلى مستوى أعلى.

سادسا – قضية الجنود الأطفال

٣٧ – نتيجة للضغط الهائل الذي مارسته بعض المنظمات غير الحكومية ذات الدوافع السياسية، أُدرجَ الجيش الحكومي لميانمار، تاتماداو (كيي) من غير وجه حق في المرفق الثاني المعنون ''أطراف أخرى في الصراع المسلح تجنّد أو تستخدم الأطفال في القوات المسلحة'' من التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ (A/58/546-S/2003/1053)، الذي أورد فيه معلومات غير متحقَّق منها قدمتها منظمة رصد حقوق الإنسان. وأتت الادعاءات المغرضة بوجود ٧٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال في صفوف الجيش الحكومي نتيجة مقابلة أجراها مراسل مستقل مع نحو ٢٠ متمردا في بلد مجاور. ولم تتحقق أي وكالة تابعة للأمم المتحدة في ميانمار من هذه الادعاءات المبالغ فيها. ومع ذلك، استُشهدَ بهذه المزاعم المختلقة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة ووجدت طريقَها لاحقا إلى القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وفي الواقع درجت جماعات المتمردين على تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم كما أفاد بذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في تقريره (E/CN.4/2003/41).

٣٨ - ومن الواضح أن ميانمار ليست دولة في حالة صراع مسلح. وباتت، بعودة ١٧ مجموعة مسلحة إلى رحاب القانون، دولة تنعم بسلام واستقرار لا سابق لهما منذ استعادتها لاستقلالها. إلا أن بعض الحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المغتربين المناهضة للحكومة الممولة جيدا تستغل القضية العاطفية والحساسة التي يشكلها الجنود الأطفال، ضمن حملة تضليل منسقة تدفعها في ذلك نية سيئة لإشاعة بيئة تحمل المجتمع الدولي على ممارسة ضغط سياسي على ميانمار.

٣٩ - وحقيقة الأمر هي أن القوات المسلحة لميانمار، ومن ضمنها تاتماداو (كيي)، مشكَّلة بأسرها من جيش من المتطوعين، والمنخرطون في الخدمة العسكرية يقومون بذلك بملء إرادتهم. وبموجب الأمر ٧٣/١٣ الصادر عن مجلس خدمات الدفاع ومكتب الحرب بميانمار لعام ١٩٧٤، لا يمكن لأي شخص أن يلتحق بالقوات المسلحة ما لم يبلغ ١٨ سنة من العمر. كما أن حكومة ميانمار لا تطبق نظاما للخدمة العسكرية الإلزامية. وأي شكل من أشكال الالتحاق القسري ممنوع منعا باتا. وكفالةً لشرط طابع الانخراط الطوعي ولشروط السن الدنيا، يقوم مكتب القائد العام في وزارة الدفاع بمتابعة هذا الأمر بإصدار تعليمات دورية. وقد اتُخذت إجراءات بموجب القانون العسكري في حق من ثبتت مخالفتُه هذه التعليمات. كما وضعت ميانمار إجراءات للتدقيق والتفتيش وسرّحت من لا يستوفي شروط السن الدنيا أو غيرها من المؤهلات.

٤٠ - وبغية مواصلة تعزيز التطبيق الفعال، أُنشئت لجنة منع تجنيد الأطفال دون السن الدنيا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وشكلت اللجنة فرقة عمل تضم ممثلين عن الوزارات المختصة مثل وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين.

٤١ - وتحقيقا لهذه الأهداف اعتمدت اللجنة خطة عمل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تتضمن إجراءات التجنيد، وإجراءات التسريح من الخدمة العسكرية، وإعادة الإدماج في المجتمع، وتدابير توعية الجمهور، والإجراءات التأديبية المتخذة في حق المخالفين، وتدابير الإبلاغ، وتقديم التوصيات، والتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة.

٤٢ - وفي إطار عملية تنفيذ خطة العمل، اتُخذت التدابير الملموسة التالية خطوة خطوة وفقا للخطة:

- قانون الطفل لعام ١٩٩٣ الذي اعتُمد على نحو ينسجم واتفاقية حقوق الطفل، وتُرجم إلى ست لغات مختلفة من لغات الجماعات العرقية الوطنية الرئيسية. وقد وُزعت نسخ مترجمة من هذا القانون على نطاق واسع في مناطق كل من الجماعات العرقية الوطنية وفقا لخطة العمل.

- تجرى عمليات تفتيش في كل من مراحل التجنيد والتدريب والانخراط في الخدمة العسكرية من أجل كفالة الامتثال للأوامر والأنظمة والتوجيهات الصادرة في هذا الصدد أثناء عمليات التجنيد.

- أُنشئت مديرية جديدة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ تابعة لمكتب القائد العام للإشراف على الامتثال الصارم للأوامر والأنظمة والتوجيهات أثناء عملية اختيار المجندين الجدد، لاسيما لكفالة استيفاء شرط السن الدنيا وهي ١٨ سنة.

- أخذت عملية التسريح، التي بدأت قبل سنوات، دفعا جديدا اليوم بإطلاق خطة العمل. إذ يُسرَّح من مراكز التدريب أو الخدمة العسكرية كل مجند جديد يتبين أنه دون سن ١٨ سنة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، سُرح ما مجموعه ٩١٢ من المجندين الجدد بينهم ٢١٠ مجندين لعدم استيفائهم شرط السن الدنيا.

٤٣ - وفي عديد من الحالات في أنحاء العالم التي يصعب فيها تحديد سن الشباب بدقة لعدم وجود أوراق هوية، يُجنَّد القصَّر في القوات المسلحة. وكجزء من تدابير معالجة هذه القضية، تعكف الحكومة على تطبيق برنامج بمساعدة اليونيسيف في ميانمار لتعزيز نظام تسجيل المواليد/التسجيل الحيوي.

سابعا - الاتجار بالأشخاص

٤٤ - يشكل الاتجار بالأشخاص قضية خطيرة عابرة للحدود الوطنية تنجم عنها تبعات سلبية على السلم والأمن والتنمية. والاستجابة المنسقة والجماعية هي وحدها الكفيلة بإزالة هذا التهديد. وقد أحرزت ميانمار تقدما كبيرا في مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتضطلع المنظمات الوطنية غير الحكومية على نطاق واسع في أنحاء البلد بأنشطة الوقاية والدعم كتوعية المجتمعات المحلية وزعمائها وبناء قدرات متطوعيها بما في ذلك تنظيم حلقات نقاش تعليمية بشأن الاتجار بالأشخاص والعنف ضد المرأة، وتوفير خدمات الدعم في هذا المجال.

٤٥ - وفي هذا السياق، شاركت ميانمار بشكل نشيط في عملية بالي. كما وُقع اتفاق في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في إطار استجابة إقليمية معزَّزة متعددة القطاعات في

منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وفي أعقاب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في يانغون، اعتُمدت في هانوي هذا العام خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٤٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وإلى اثنين من بروتوكولاتها الإضافية، بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. كما دخل قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مما رفع مستوى التزام ميانمار بمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى مستوى أعلى. وبمقتضى لهذا القانون، يمكن أن تصل العقوبة القصوى لمنتهكيه انتهاكا جسيما إلى السجن المؤبد.

ثامنا - قضية السخرة

٤٧ - واصلت ميانمار تعاونها مع منظمة العمل الدولية العمل على حل قضية السخرة. وزُعم في الماضي أن بعض أحكام قانون القرى وقانون البلدات لعام ١٩٠٧ الموروث عن الإدارة الاستعمارية البريطانية، تتعارض والاتفاقية رقم ٢٩ لمنظمة العمل الدولية (الاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة لعام ١٩٣٠). ورغم العمل بموجب هذين القانونين منذ عام ١٩٠٧، فإن المزاعم بحصول سخرة لم توجَّه ضد ميانمار في منظمة العمل الدولية إلا قبل سنوات قليلة بعدما تسلمت الحكومة الحالية زمام السلطة. وبغية معالجة هذه القضية، اتخذت حكومة ميانمار التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية اللازمة وأصدرت أمرين تشريعيين: الأمر ٩٩/١ والأمر المكمِّل للأمر ٩٩/١، مما جعل التشريعات الوطنية متسقة مع الاتفاقية رقم ٢٩.

٤٨ - وكجزء من تدابير التعاون مع منظمة العمل الدولية دعت الحكومة بعثة التعاون التقني التابعة لتلك المنظمة إلى زيارة ميانمار أربع مرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. كما قام فريق رفيع المستوى تابع لمنظمة العمل الدولية بقيادة الحاكم العام السابق لأستراليا، السير نينيان ستيفنز، بزيارة ناجحة إلى ميانمار مدتها أسبوعان في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وأُبرم اتفاق بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٢ عُين في أعقابه مسؤول اتصال لتلك المنظمة في ميانمار.

٤٩ - ووافقت ميانمار أيضا على استقبال فريق رفيع المستوى جدا من منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد استقبل رئيس وزراء حكومة اتحاد ميانمار هذا الفريق في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ باسم مجلس الدولة للسلام والتنمية وأكد للفريق في رسالته المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ التزام ميانمار بالقضاء على بقايا السخرة وذلك بتعاون وثيق مع تلك

المنظمة. ولم يمضِ أسبوع على زيارة ذاك الفريق إلى ميانمار حتى أنشئت في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ هيئة تنسيق في القوات المسلحة تعنى بالشؤون المتصلة بالاتفاقية رقم ٢٩، يرأسها نائب القائد العام ويساعده سبعة من ضباط هيئة الأركان العامة (الرتبة – ١). كما تعاونت حكومة ميانمار تعاونا كاملا مع مسؤول الاتصال بالنيابة لمنظمة العمل الدولية في معالجة الشكاوى المتصلة بطلب السخرة. واتُخذت إجراءات في جميع الحالات التي أبلغ عنها مسؤول الاتصال بالنيابة البالغ عددها ٥٠ حالة في عام ٢٠٠٤ وثماني حالات أخرى في عام ٢٠٠٥.

٥٠ – وروجت بعض العناصر المناهضة للحكومة ادعاءات بأن الحكومة تتخذ إجراءات ضد من يتصلون بمسؤول الاتصال بالنيابة لمنظمة العمل الدولية أو يزودونه معلومات بشأن السخرة. وهذا الأمر عارٍ تماما عن الصحة لأن المحكمة أصدرت حكما واضحا لا يعتبر أن اتصال المواطنين أو تعاونهم مع منظمة العمل الدولية أو المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة يشكل جرماً في أي ظرف من الظروف.

٥١ – وميانمار ملتزمة بقوة بالقضاء على السخرة في البلد وهي لا تألو جهدا في اتخاذ ما يلزم من تدابير في هذا الصدد.

تاسعا – التسامح الديني

٥٢ – أفادت السيدة ساداكو أوغاتا وهي شخصية قيادية في الأمم المتحدة بعد الزيارة التي قامت بها إلى البلد أن ميانمار تشكل ''مجتمعا نموذجيا'' للتسامح الديني. ومع ذلك استمر البعض في زعمهم بانعدام التسامح الديني في البلد. ومع أن البوذية هي ديانة أغلبية السكان، فهناك أديان أخرى كالمسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في ميانمار. كما تقدم الحكومة كل ما يلزم من مساعدة لتشجيع الوئام بين الأديان وحرية العبادة والحفاظ عليهما. لذا فإن أي مزاعم بانعدام التسامح الديني في ميانمار لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية.

عاشرا – التنمية الاقتصادية

٥٣ – عندما تسلمت الحكومة مقاليد السلطة عام ١٩٨٨ ورثت نظاما اقتصاديا مركزيا موجها نجم عنه تدهور اقتصادي ينذر بالخطر، مما حمل الحكومة على إحداث انقلاب في سياستها الاقتصادية فاستبدلت النظام الاقتصادي المركزي الموجه بنظام اقتصادي موجه نحو السوق واعتمدت سلسلة من تدابير الإصلاح الاقتصادي شملت اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وأبدت تصميما راسخا على تلبية طموحات

الشعب وبناء دولة عصرية تنعم بتنمية شاملة على نحو منهجي. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-١٩٩٢، ركزت الحكومة على إعادة الاستقرار إلى البلد عاكفةً في الوقت نفسه على تنفيذ خطط ترمي إلى وقف التدهور الاقتصادي. وفي السنوات التي تلت تلك الفترة، شهد الاقتصاد نموا بنسبة ٧,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ١٩٩٥-١٩٩٦ ونسبة ٨,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى٢٠٠٠-٢٠٠١. والعمل جارٍ حاليا على تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة القصيرة الأجل (للفترة الممتدة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦) وقد شهد الاقتصاد نموا بلغ ١,٦ مرات بحلول نهاية السنة الرابعة من الخطة الخمسية الحالية.

٥٤ - ويشكل تطوير البنية التحتية الاقتصادية شرطا مسبقا أساسيا لرفع المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي للشعب. وقامت الحكومة الحالية خلال الفترة القصيرة التي تسلمت فيها زمام الحكم، بإدخال تطورات واسعة على البنية التحتية سمحت بتشييد ١٧٦ سدا و ٢٠٢ من الجسور الرئيسية وشق ٠٠٠ ٦٠ كيلومتر من الطرق. وفي قطاع التعليم، افتُتحت ١٢٤ جامعة جديدة في أنحاء البلد وناهزت نسبة المتعلمين لدى البالغين ٩٤ في المائة فيما بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٨ في المائة. وارتفع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية من ٩٢٣ ٣٣ مدرسة عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٥ ٤٠ مدرسة عام ٢٠٠٤. والحكومة لا تألو جهدا في سبيل تحسين نوعية التعليم. وشُرع في إصلاح المناهج الدراسية الرسمية ومنهجية التقييم كما يلقى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشجيعا قويا. وفي قطاع الصحة، افتُتح ١٨٨ مستشفى جديدا للشعب. وأُنفق ما مجموعه ٦٨ مليار كيات لتنمية المناطق الحدودية النائية التي تقيم فيها معظم الفئات العرقية الوطنية. وفي ميانمار يجرى العمل منذ سنوات في برنامج توفير المياه الصالحة للشرب بالمناطق الريفية الشحيحة المياه وسيستمر العمل في هذا البرنامج خلال الخطة الثالثة القصيرة الأجل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. واستنادا إلى مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة ارتفعت نسبة الحصول على المياه الصالحة للشرب من ٣٢ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٧٢ في المائة عام ٢٠٠٠. وارتفعت أيضا نسبة الاستفادة من مستوى أعلى من النظافة العامة خلال العقد الماضي من ٣٦ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة عام ٢٠٠٠. وبسبب هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميانمار قبل سنوات قليلة بأنها بلد ''يتمتع بتنمية بشرية متوسطة'' في تقريره السنوي عن التنمية البشرية.

٥٥ - ومن أولى المهام الأساسية الملقاة على عاتق الحكومة تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتعزيز المستويات المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للشعب. وتحقيقا لهذه الغاية عكفت ميانمار على تنفيذ خطة التنمية الوطنية بهدف الإسراع بخطى النمو وتحقيق تنمية

عادلة ومتوازنة وتقليص الهوة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الريفية والمدن في البلد. وتتضمن هذه الخطة أيضا الجوانب الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - وبهدف تحقيق التنمية المتوازنة وتضييق الهوة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الريفية والمدن، عكفت الحكومة على تنفيذ البرامج الثلاثة للتنمية الوطنية وهي: (أ) برنامج تنمية المناطق الحدودية؛ (ب) خطة التنمية الخاصة لصالح ٢٤ منطقة؛ (ج) وخطة التنمية الريفية المتكاملة. وقد أدى ذلك إلى إحراز تقدم كبير في مختلف القطاعات من قبيل الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة. كما حققت ميانمار منجزات ملحوظة في تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية التي تعكس الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وعليه، فإن ميانمار تحرز تقدما مرضيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فقد حققت الحكومة، في سعيها إلى التخفيف من حدة الفقر، نتائج هامة بتحديد ٢٤ منطقة للتنمية الخاصة بين ولايات البلد وتقسيماته الإدارية بغية تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة في أنحاء البلد. ويشمل تنفيذ خطط التنمية في هذه المناطق تعزيز مرافق التعليم العالي على نحو يجعل التعليم في متناول الأطفال المقيمين في المناطق الحدودية النائية. وفي هذه المناطق التي تشكل الجماعات العرقية الوطنية معظم سكانها هناك اليوم ٧٩٠ مدرسة بعدما كانت هناك ٢٨ مدرسة فقط قبل خمس عشرة سنة. وتحقيقا للتنمية المتوازنة والمتناسبة، أنشئت أيضا جامعات وكليات في الولايات والتقسيمات الإدارية بغية بناء قدرات السكان المحليين على تحقيق تنميتهم على المدى الطويل. وفي مجال توفير التعليم للجميع، بلغ صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٨٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٥ تمكنت نسبة ٧٤,٥ في المائة منهم من إكمال كل المقررات الدراسية. ويتوقع أن يبلغ صافي نسبة الالتحاق ٩٩ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي قطاع الصحة باتت ميانمار خالية اليوم من أمراض من قبيل الجدري والبرص وشلل الأطفال. وصنفت الحكومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل بوصفها أمراضا تشكل قلقا على الصعيد الوطني وهي بصدد اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة هذه التحديات الجدية. كما أنها تشارك على نحو نشيط في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة هذه الآفة من خلال عضويتها في مجلس التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٨ - ورغم ما قامت به بعض الحكومات الغربية من محاولات لحرمان شعب ميانمار من الحق في التنمية عن طريق تجميد المساعدات، تبذل حكومة ميانمار جهودا حثيثة في سبيل تحقيق التنمية العادلة في أنحاء البلد بما هو متاح لديها من موارد بغية إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

حادي عشر – الخلاصة

٥٩ – تنعم ميانمار بالسلام والاستقرار وهي تحرز تقدما ملحوظا في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما أنها تتمتع أيضا بعلاقات جيدة وودية مع جميع جيرانها. وعلاوة على ذلك، تشارك ميانمار مشاركة نشيطة، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في أنشطة الرابطة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي وترسيخ التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٠ – كما تشارك ميانمار على نحو فعال في مبادرات تحقيق التعاون دون الإقليمي من قبيل استراتيجية التعاون الاقتصادي بين مناطق أييـاوادي وتشاو، وفرايا وميكونغ، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني المتعدد القطاعات، وحوار التعاون الآسيوي. وتشكل هذه المبادرات أُطرا جديرة بالملاحظة لتحقيق تعاون اقتصادي واجتماعي أوثق بين البلدان المجاورة.

٦١ – أما على الصعيد السياسي، فالحكومة بصدد تنفيذ خريطة الطريق السياسية الخاصة بها المكونة من سبع خطوات لكفالة اجتياز فترة انتقالية سلسة تفضي إلى قيام دولة ديمقراطية منظمة وحديثة. وتمثلت الخطوة الهامة الأولى من هذه العملية في نجاح الدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الذي حضره ١ ٠٨٨ مندوبا من ثماني فئات تمثل جميع الشرائح. وتنحدر نسبة ٦٠ في المائة من المندوبين من الجماعات العرقية الوطنية. ويشارك أيضا في المؤتمر ممثلو الجماعات المسلحة السبع عشرة التي عادت إلى رحاب القانون. ويعكف المندوبون على وضع المبادئ الأساسية لدستور الدولة الديمقراطية الجديد الذي يمكّنها من بناء مستقبل مشترك بعد عقود من التشرذم والركود.

٦٢ – وسوف يصاغ عندئذ دستور ينسجم والمبادئ المتفق عليها ويطرح لاستفتاء وطني. وسيمهد الدستور الذي سيعتمد على هذا النحو، الطريقَ لإجراء انتخابات للبرلمان الوطني والبرلمانات الإقليمية بما يكفل اجتياز فترة انتقالية سلسة نحو الديمقراطية. وتقف ميانمار على عتبة حقبة جديدة. والحكومة ثابتة في عزمها على المضي في القيام بالخطوات السبع من خريطة الطريق المفضية إلى الديمقراطية. إن ميانمار تستحق تفهم وحسن نية المجتمع الدولي في هذا الوقت الحرج من انتقالها إلى الديمقراطية.